والجبل والجنوب، مما أدى إلى شلل المرافق العامة لفترة لا تقل عن الأربعة أشهر، وتعطلت الحركة نسبياً على الطرق الدولية، ولا سيما طريق دمشق ــ بيروت التي تعتبر الطريق الرئيسية لتصدير البضائع نحو البلاد العربية، وأدى إغلاق المطار والمرفأ إلى توقف التجارة الخارجية وتقلص حركة إنتقال الأشخاص والبريد من العاصمة بيروت إلى الخارج وبالعكس. وشمل التدمير المباشر عدداً من المؤسسات التجارية والصناعية والحرفية والممتلكات الشخصية، وما لم يطله التدمير طالته السرقة، إذ أقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي على نهب موجودات بعض المصانع وخاصة في الشويفات والناعمة، بحجة أن أصحابها ليسوا لبنانيين.

وتقدر الدولة اللبنانية اجمالي الخسائر التي أصابت البلاد من جراء الإجتياح الإسرائيلي بمبلغ ١٢ مليار دولار، وحتى لو كان هذا الرقم مبالغاً فيه، فإن الدولة تفترض أن هذا المبلغ هو المطلوب من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد اللبناني (توصيلات كهربائية، شبكات مياه، إصلاح طرقات، تطوير وسائل الإتصالات، وسواها..).

وحسب مصادر غرفة الصناعة والتجارة في بيروت، فإن خسائر قطاع الخدمات الذي يشكل العمود الفقري للإقتصاد اللبناني بلغت، وفقاً لتقديرات أولية، أكثر من ملياري دولار، ويعود ذلك إلى إقفال المنافذ الدولية، إضافة إلى التدمير الذي لحق بالعديد من المؤسسات التجارية والفندقية والسياحية.

**ب ــ القطاع الصناعي:** أصيبت الصناعة اللبنانية بأضرار مباشرة من جراء الحرب التي احرقت عدداً من المصانع اللبنانية، وألحقت بعدد آخر بها أضراراً غير مباشرة، نجمت إما عن توقف الإنتاج كلياً، بسبب إنقطاع التيار الكهربائي وتعطل الإتصالات السلكية واللاسلكية وإقفال الطرق وإرتفاع كلفة النقل وتعذر وصول العمال إلى المعامل، أو عن تخفيض الإنتاج لسببين:

**الأول**، مزاحمة السلع الإسرائيلية للسلع الصناعية اللبنانية الأساسية كالزيت والسكر والسكاكر والمعجنات وغيرها؛ حيث أن المصانع اللبنانية كانت تنتج منها ما يكفي لتلبية حاجات السوق المحلية، وتقوم بتصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية.

**الثاني**، هو إستيراد عدد من السلع الأجنبية كالملح والمشروبات الروحية والسجائر عن طريق مرفأ حيفا بعد إعفائها من الرسوم الجمركية والمصاريف الأخرى، عدا تلك التي تلحق بها من جراء النقل، وهذا ما أعاق تصريف المنتجات الصناعية بسبب إنخفاض أسعار المنتجات المستوردة[٧].

ويذكر أن الصناعة اللبنانية تعاني منذ زمن بعيد صعوبات كبرى، أدت إلى إقفال عدد من المصانع وخاصة مصانع النسيج، وذلك بسبب غياب الحماية الجمركية وتسرب البضائع الأجنبية عبر الموانىء غير الشرعية، وإرتفاع سعر قوة العمل اللبنانية بسبب تصاعد معدلات التضخم في لبنان وهجرة العديد من العمال بحثاً عن فرص أفضل في بلدان الخليج العربي.

**جـ ــ القطاع الزراعي:** تعرضت الزراعة اللبنانية لكارثة مزدوجة؛ نجمت الأولى عن التدمير المباشر الذي أصاب منشآت الري وقنواته والأشجار المثمرة ومزارع الدواجن والمواشي والأسماك؛ فيما نجمت الثانية عن تدفق المنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي